

من اجتناب فضل كثير مرتين اولاً ثم ادخل بيده في الماء ثم اخرج يده وحملها الى موضع
يشاء الارض فركها بالماء ثم ادخل يده في الماء ثم اخرج يده وحملها الى موضع
ثم غسل يده في موضع آخر ثم اخرج يده وحملها الى موضع
مسلم ليس فيه تبرك بل هو محتمل لان قوله تعالى وضوءه للصلاة الاظهر في ذلك وضوءه
وقوله فما اخرج يده من فضل رجله كنهان يكون لما لا ينفك البتة انتهى وقال ابن كثير
في البحر فضل هذه اليه كما هو النزاع في الغسل مطلقاً سواء غسلها قبل او بعد وسواء
احباها طين او لا انتهى وقال الرازي في كلامه ان اصل السنة تساقط كل واحد من
الطريقين اما الكلام في الاول والامر الثالث من مجربات الغسل اشار اليه المصنف بقوله
ثم نصب الماء على شققه الايمن ثم غاص يده في الماء ثم اخرج يده وحملها الى موضع
ثم اخرج يده من فضل رجله كنهان يكون لما لا ينفك البتة انتهى وقال ابن كثير
فلهذا في ما لا يبرئ له من ان يبرئ باليمن ثم قال ابن
وهو الذي اشار اليه القدر في المتن والاول اجماع انتهى وقد عرفت صاحب كتابه صحة
والصحة في الوجيز قال الرازي وهكذا اردت في سنة من صلى اربعاً منهن تكلمت
الروايات لحالها في سنة وعاشته وهي الرواية في كنيته من صلى اربعاً منهن في العجم
وهي ما يشهد في قال يبرئ باليسر وكذلك صرح جابر بن العيم رضى الله عنه لما ذكره ثلاث آيات
فيصنعها على راسه ثم يفيض على رقبته فيطير بين يديه يكون الله على خلقه الموتى
ثم المصنف في الوجيز وهو الذي اشار اليه القدر في قوله والاول اجماع واشاره المصنف
الوجيز ومنهم من ساق المصنف هذا الامر الرابع من مجربات الغسل وهو ان يركب في غسل اليد
كان الوضوء بل ادل لان الوضوء مني على الحنيفة قال الرازي فان كان يستقي في الماء
ثلاث مرات وعلى سبب مجرب الغسل فيه وجهات اصبحت كالوضوء واظهره لان
الترتيب في التبرير انما ورد في الوضوء والغسل ليس في منه لان موجب الوضوء اوجب
وهو ما اجماع عدم الشهوره اقرب فيكون الاصح ما يجمعه انتهى وقال ابن كثير
في الماء وكنت تدر الوضوء وان غسل او مكث في الموضع وقتاً كثيراً في السنة

وسائر مجرده

لحصول المباحة بذلك كالثلث والامر الخامس من مجربات الغسل ما اشار اليه المصنف بقوله
ثم يركب ما قبل من يديه وما ادرى في حوضه فيسبحه يتبع به الماء والركب امر الرب على
الاعضاء المنسوبة بشرطها مما ذكر في المرة الاولى لمع الماء البدين في المرتين الاخرتين
وقال مالك يجب الركب وهو رطوبة من اليد قال خلف من صليت اظفر وايه بخلاف
الوضوء فان يظننا اغسلنا ولما قرأ على اربعة آيات فما حتى يقرأ على راسه ثلاث خبات
فاذا انا قد طهرت رب الطهارة على افاضة الى ان لم يتبرئ للركب والامر السادس من
مجربات الغسل ان يحلل شعر الراس ان كان عليه شعر كما كانت عادة السلف وكانوا يريدون
حلقه بدعة ويوصل الماء الى منابتة فاكثرت منه او حقت وكل ذلك قبل افاضة الى على
الرأس وانما فصل ذلك ليكون العبد من التبرع في الماء واكثر الى السنة ويوصل الى
اجاب الغسل الى ان غابت الشمس فرض وان كثر بالوجه وكذا الصلوات الى ان غابت الشمس
ورشا الشعر من اليد حتى لو كان الشعر شديداً لم يصل الى ان اشكته لا يجوز الغسل في المرأة
في الاغتسال كالرجل في وجوب تقليم يمين الشعر والبشر ولكن الشعر المستحل من ذواتها موقوف
عنه في الغسل اذ يبلغ الماء اصول شعرها وكذا ليس على المرأة تقصير الصنابير في حنيفة
وعلى احصاء بل الشعر يحل كل ثلاث طاقات منها حنيفة الا اذا حلت ان الماء يصل
الى فخذ الشعر وقال الرازي ويجب تقصير الصنابير ان كان الماء يصل الى باطنها
الا ان تقصير انما لا يلام السداد والتبديل او غيرها ومن وصل الى اليد ومن التقصير في صاحبه
اليه وعن مالك لا يجب تقصير الصنابير ولا الصلوات الى ما طهر الشعر الكسبي وما تحتها
وهي اي صبيغ انه اذا بلغ الماء اصول الشعر فليس على المرأة تقصير الصنابير ومن اجربها
كما يفيض تقصير شعرها دون الجنب والامر السابع من مجربات الغسل ان يتخذ معاطف
اليد اي المواضع التي فيها العنات والتمزاج كالذي بين خباته من الماء ويضع الاذن
برفق عليه لمصل الماء الى معاطفه وزواياه وكقصون البطين اذا كان سينا والامر الثامن
ليست ان يمس ذكره في مضاعيف اي اشياء ذلك بيده فان غفل ذلك فليس الوضوء كذا
موقوف القوت وان توضع قبل الغسل فله يجده بعد الغسل وفي القوت فان قدم عمل
رطبه فاذا في اول وضوءه فلا بأس ولا وضوءه على بعد الغسل واصل ان المصنف